المملكة المغربيـــة

الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة

كلمة السيد محمد بوسعيد

الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة

بسم الله الرحمان الرحيم

- **السيد الوزير ،**
- **السيد السفير ،**
- **السادة الخبراء وممثلو الدول الشقيقة والصديقة ،**

يسعدني أن أرحب بكم بدوري في هذا اللقاء الذي نلتئم فيه للحوار وتبادل الرأي والخبرات حول موضوع محوري من الأهمية بمكان في مجال التدبير الجيد للشأن العام، وهو موضوع "الخدمة المدنية والنزاهة" .

وإنها لفرصة سانحة جديرة بتثمين جهود جميع الفعاليات والهيئات الدولية التي طالما تدعم التحديث والإصلاح بأقطارنا من خلال برامج تنموية ومبادرات إصلاحية هامة.

وتندرج في هذا السياق مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الوطن العربي التي نجتمع اليوم لتفعيل محورها الأول في نطاق هذا اللقاء ، والتي تعتبر ولاريب إحدى اللبنات وإحدى الروافد الأساسية في دعم واستلهام برامج التحديث والتطوير بين دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط .

حضرات السيدات والسادة ،

إن طرح موضوع الخدمة المدنية والنزاهة على بساط الدرس والمناقشة في إطار هذه المبادرة لدلالة على الدور الهام الذي أضحى يلعبه المرفق العام في البحث عن كيفية تلبية الاحتياجات الآنية للأجيال الحاضرة ، وتمكينها من تحقيق انتظارات وتطلعات الأجيال المقبلة .

وكما هو معلوم ، فإن لخدمة التنمية ببلداننا عدة أبعاد منها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية التي تتداخل وتتفاعل فيما بينها ، مما يستدعي وضع استراتيجية شمولية لمعالجة كل هذه الجوانب بهدف الدفع بعجلة التنمية ، في نطاق عالم تطبعه التنافسية والانفتاح على المحيط الخارجي .

ولهذه الاعتبارات ، أصبح لزاما على القطاع العام أن يعيد النظر في طرق عمله ، إن على مستوى التنظيم أو التسيير: ذلك أن الإدارة لم تعد اليوم مجرد نظام لتدبير وتسيير الشأن الداخلي، بل أضحت تشكل رافعة أساسية في مجال التعاون الدولي، وفضاء ملائما لتلاقح وتكامل التجارب والجهود الإصلاحية في أقطارنا العربية، اقتناعا منا بأن حجم التحديات المطروحة علينا تستدعي جهودا جماعية

وشراكة حقيقية ومتوازنة بين أقطارنا وبين الهيئات الدولية ذات الأدوار الرائدة في هذا المضمار.

وفي هذا السياق ، أعرب لكم عن اعتزاز وزارة تحديث القطاعات العامة بانخراطها في هذه المبادرة ومشاركتكم في هذه الورشة لتدارس موضوع يتموقع في صلب انشغالاتها ومهامها وهو المتعلق ببرنامج تحديث وتطوير الإدارة المغربية.

وفي هذا الصدد يسعدني أن أستعرض عليكم التوجهات العامة لهذا البرنامج الذي يروم إرساء ودعم أسس إصلاح عميق وجذري لقطاع الوظيفة العمومية (الخدمة المدنية) تؤطره الأبعاد والغايات التالية :

- دعم سياسة تقريب الإدارة من المواطن من خلال إعادة النظر في دور الإدارة وتدعيم قدراتها التصورية على ضوء الدور الجديد للدولة، بهدف تفعيل سياسة اللاتركيز واللامركزية.
- تطوير منظومة تدبير الموارد البشرية بهدف تأهيلها لجعلها قادرة على الاضطلاع بالمهام المنوطة بها بالمهنية والفعالية المطلوبين ،

وكذا ملاءمة الكفاءات للوظائف بالإضافة إلى تحسين وتحديث الإطار القانوني لموظفي وأعوان الدولة.

- ترشيد التدبير العمومي بالعمل على إرساء جهاز إداري متحكم في حجمه ونفقات تسييره ومتشبع بالقيم والقواعد التي توضح مسؤوليات وواجبات الإدارة والموظف إزاء العموم.
- تسهيل ولوج المواطن والمرتفق إلى المعلومات والخدمات العمومية من خلال تبسيط الإجراءات والتقليص من الوثائق الإدارية وكذا دعم الإدارة الإلكترونية كوسيلة لحذف التعقيدات في تعامل الإدارة مع المواطنين وضمان ولوجهم المباشر إلى الخدمات العمومية.
- تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد من خلال التصدي لكل المظاهر والسلوكات التي تحد من الطاقات البناءة وتمس بمصداقية المرفق العام وذلك من منطلق القناعة بأن مبادئ الحكم الرشيد تفرض الحزم في محاربة كل أشكال الفساد.

هكذا، فإن هذه الغايات المسطرة تبرز الربط العضوي بين حتمية التخليق وسياسة تحديث الوظيفة العمومية. وهي العلاقة التي تزكي الطرح المعتمد

في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة، إذ لا إصلاح ولا تحديث بدون مواجهة سوء التدبير والسلوكات المشينة.

ومن هذا المنطلق، يتضح موقع الالتزام الأخلاقي في المسار المهني التحديثي للإدارة، وهو الالتزام الذي يفرض على الفاعلين الإداريين أن يبرهنوا عن قيم الانتماء والنزاهة والإخلاص في تأدية الواجب الوظيفي، والاستقامة في العلاقات مع المواطن والمرتفق، كما يضع هؤلاء الفاعلين في صلب الإحساس بمسؤولية خدمة التنمية والتقدم الاجتماعي والنهوض بثقافة الحداثة، وخدمة المثل الإنسانية والاجتماعية التي يحتلها مفهوم النزاهة.

إن هذه الغايات والتوجهات العامة التي تؤطر المشروع التحديثي للإدارة بالمملكة المغربية قد تمت بلورتها في مشاريع ومبادرات إصلاحية وفق خطة ومقاربة عملية وشمولية ترمي خدمة المواطن والمقاولة وتنسجم مع تحولات الظرفية الراهنة المطبوعة بالتنافسية والانفتاح.

وستكون لكم فرصة الاطلاع على التجربة المغربية في هذا المجال من خلال المداخلة التي ستلقيها فيما بعد مديرة الإصلاح الإداري بوزارة تحديث القطاعات العامة في إطار اليوم الأول من هذا اللقاء.

وفي الأخير، لا يسعني إلا أن أعرب لكم عن اعتزازي بالتواجد معكم في افتتاح أعمال هذه المجموعة، مثمنا جهود كل الفعاليات لإنجاح هذه المبادرة التي أتمنى لأشغالها كامل التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .